

ماذا يجب أن أفعل إذا كانت هنالك اشارات تدل على التمييز العنصري أثناء التحقق من الهوية الشخصية دون وجود سبب وجيه سببت الاشتباه في الدخول غير القانوني؟

ربما كنت قد لاحظت أو حتى شهدت شخصياً الموقف التالي:

في عربة القطار، تتحكم الشرطة الاتحادية براكب واحد فقط ولا يوجد فرق آخر بين هذا الراكب والركاب الآخرين باستثناء السمات الخارجية مثل لون البشرة.

يُسمح للشرطة الاتحادية بتنفيذ ما يسمى بالتحقق من الهوية الشخصية دون وجود شبهة للتأكد من منع الناس من دخول البلاد بشكل غير قانوني. ومع ذلك، لا يُسمح لهم انتقاء الأشخاص الذين سيخضعون لعملية التحقق بناءً على مظهرهم الخارجي والذي لا يتوافق مع السمات الألمانية. وتكمن المشكلة في تكرار الظاهرة مرة بعد مرة من طرف هؤلاء المراقبين الذين يُنفذون عملية المراقبة بناءً على السمات الخارجية. هذا هو التمييز العنصري وهو غير قانوني ومنتشر على نطاق واسع.

ما هو التمييز العنصري؟

يرجع استخدام مصطلح التمييز العنصري لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ويُقصد به الممارسة التمييزية في الاعتماد على مظهر الشخص مثل لون البشرة، السمات المظهرية، النسب، الانتماء العرقي/الديني، أو الأصل القومي؛ كعنصر حاسم في إجراءات الشرطة مثل فحوصات المرور، التحقق من الهويات الشخصية أو التفتيش، على الرغم من عدم وجود مؤشر لوجود نشاط إجرامي.

ماذا يعني التحقق من الهوية الشخصية دون وجود شبهة؟

بموجب (قانون الشرطة الاتحادية)، يُسمح للشرطة الاتحادية بتنفيذ إجراءات التحقق من الهوية الشخصية دون وجود شبهة من أجل منع الدخول غير القانوني وأمور أخرى. فهم لا يحتاجون إلى شبهة أو سبب مؤكد. وبناءً على ذلك، يمكن التحقق من الشخص المتواجد في المناطق التي تسمح بدخول المانيا مثل القطارات أو في منطقة الـ 30 كيلومتر على طول الحدود، حتى لو لم يتم بتصرفات مشبوهة.

عن ماذا نتحدث؟

هنالك حالات قانونية مختلفة لإجراءات التحقق من الهوية الشخصية دون وجود شبهة وهي تعتبر خارج إطار التمييز العنصري. ويمكن أن تُنفذ مثل هذه التحقيقات من قبل الشرطة الاتحادية أو شرطة الولاية. الوضع معقد نظراً لوجود أسس قانونية حاسمة عند التحقق من الهوية الشخصية إضافة إلى شروط أساسية مختلفة تتبعها الشرطة. يتناول هذا الكتيب بشكل حصري الإجراءات التي نفذتها الشرطة الاتحادية للتحقق من الهوية الشخصية دون وجود شبهة من أجل منع دخول البلاد غير القانوني وفقاً للمادة 22 الفقرة 1 أ والمادة 23 الفقرة 1 رقم 3 من قانون الشرطة الاتحادية.

في هذا الكتيب، لن تتم مناقشة إجراءات التحقق من الهوية الشخصية مع وجود شبهة كافية أو التورط الواضح في الجريمة. صلاحيات شرطة الولاية (مثل التفتيش على الحجاب والتفتيش في المناطق الخطرة أو الجرائم المتعلقة بنقل المخدرات) ليست موضوع هذا الكتيب.

ما الذي يحدث حتى الآن؟

في شهر تشرين الأول من عام 2012 أثناء الشكوى الأولى لشباب ألماني استمعت لها المحكمة الإدارية العليا في رينلاند بالاتينات (Rhineland-Palatinate)، كان جلياً بأن عملية إجراء التحقق من الهوية الشخصية تمت فقط على أساس لون البشرة مما شكل انتهاكاً لمبدأ المعاملة المتساوية الذي نصّ عليه القانون الأساسي المادة 3 الفقرة 3، وعليه فإن هذا الإجراء تمييزي. أثار هذا التقييم الاهتمام في كافة أنحاء البلاد.

فيما يتعلق 'بالمطلب البسيط' للحكومة الاتحادية في تشرين الأول 2012، تم التعبير عن الرأي والذي مفاده بأن 'المظهر الخارجي لشخص ما قد يكون واحد من عدة معايير للتحقق من الهوية الشخصية [...] على الرغم من أنه المعيار الوحيد' للتحقق من الهوية الشخصية من قبل الشرطة الاتحادية.

لاتزال الدعاوى القضائية المتعلقة بموضوع التحقق من الهوية الشخصية دون وجود شبهة، عالقة منذ عام 2015 مما يطرح التساؤل فيما اذا كانت اجراءات تنفيذ التحقق من الهوية الشخصية دون وجود شبهة تتفق مع القانون الأوروبي.

تقييم الأشخاص المتضررين

يشكو الأشخاص الذين يتم تصنيفهم بسبب مظهرهم الخارجي 'غير الألماني' بأنهم عرضة لمثل هذه التدابير من الشرطة.

'أنا دائماً واحد من العينات التي يختارونها'

عضو في منظمة اللاجئين ذاتية التنظيم 'منتدى صوت اللاجئين'

إضافةً الى ذلك، لاحظ هؤلاء الأشخاص بأنهم عادةً هم الوحيدون الذين تطلب منهم الشرطة التعريف عن أنفسهم.

'نحن أصحاب البشرة الداكنة الوحيدون في المركبة ونحن الوحيدون الذين يتم التحقيق معنا'

مدعي في قضية تنميط عنصري دعمها مكتب تطبيق العدالة في المساواة *BUG*

خلال مثل هذه التحقيقات التمييزية التي تنفذها الشرطة، يشعر المتضررون بأنهم معرضون للخطر ويوصمون على أنهم مجرمين.

تُلزم المادة 3 الفقرة 3 من القانون الأساسي إضافة الى المعايير الدولية والاوربية لحقوق الإنسان ، بضرورة عدم اجراء التحقق من الهوية الشخصية بشكل تمييزي.

وعلاوةً على ذلك، أصبح التمييز العنصر معترف به دولياً على أنه مرفوض في حقوق الإنسان. غير أن هذه الظاهرة تحدث مراراً وتكراراً في ألمانيا. ومع ذلك، تنكر الحكومة الاتحادية ممارسة الشرطة الاتحادية لاجراءات التمييز العنصري.

الأسس القانونية للتحقق من الهوية الشخصية دون وجود شبهة من قبل الشرطة الاتحادية

تُعطي المادة 22 الفقرة 1 أ والمادة 23 الفقرة 1 من قانون الشرطة الاتحادية سلطة التحقق من الهوية الشخصية دون وجود شبهة لمنع الدخول غير القانوني.

وعليه، هنالك قاعدتان قانونيتان تعطي الصلاحية للشرطة الاتحادية لتنفيذ منع الدخول غير القانوني. تسمح المادة 22 الفقرة 1 أ من قانون الشرطة الاتحادية، للشرطة الاتحادية من تفتيش الأشخاص دون وجود شبهة ملموسة في المؤسسات التي تشهد حركة مرور عبر الحدود مثل محطات السكك الحديدية ، القطارات والمطارات. هذا ينطبق بشكل خاص على خطوط السكك الحديدية والقطارات كونها مناطق يشتبه بها نظراً لموقعها ومعرفة شرطة الحدود بأنها تستخدم للدخول غير القانوني.

بموجب المادة 23 الفقرة 1 رقم 2 من قانون الشرطة الاتحادية، يجوز للشرطة الاتحادية التحقق من هوية الشخص لمنع دخول غير مصرح به وذلك ضمن منطقة الـ 30 كيلومتر على طول الحدود.

يُفهم من عملية الجمع والتحقق من التفاصيل الشخصية والتي من خلالها تصبح هوية الشخص المفحوص معروفة، على أنها عملية التحقق من الهوية الشخصية.

هذا موضع تساؤل، هل يتماشى ذلك مع معايير الشروط القانونية الاوروبية.

كيف ينص القانون على اجراء التفتيش الشخصي؟

تُقدم المادة 22 الفقرة 1 أ والمادة 23 الفقرة 1 من قانون الشرطة الاتحادية الالمانية اجراءات مختلفة للتحقق من الهوية الشخصية دون شبهة لمنع الدخول غير القانوني.

بموجب ما تخوله المادة 22 الفقرة 1 أ من قانون الشرطة الاتحادية الالمانية يمكن للشرطة الاتحادية بشكل أساسي إيقاف وتوجيه السؤال لأي شخص وذلك ضمن سياق الفحص الأمني. أثناء الاستجواب يُطلب من الشخص تقديم معلوماته. لا تعطي اللائحة أي حد لمحتوى الاستجواب على الرغم من أنه يجب طرح الأسئلة التي تتعلق بكيفية دخول الشخص المستجوب الى المانيا وما اذا كان هذا الدخول غير قانوني. لذلك قد تطرح الشرطة الاتحادية أسئلة تتعلق بالطريق أو الوجهة أو من المحتمل أن تنظر في الأشياء التي جلبها الشخص الذي يخضع للفحص معه. إضافة الى ذلك، يجوز للشرطة الاتحادية أن تطلب بطاقة الهوية تصريح عبور الحدود لتسليمها مثل جوازات السفر كما ويجوز لهم أن يقوموا بالتدقيق.

بموجب المادة 23 الفقرة 1 رقم 3 والفقرة 3 من قانون الشرطة الاتحادية الالمانية، يجوز للشرطة الاتحادية جمع هويات كل شخص. وخلال هذا التفتيش الشخصي دون وجود شبهة، على الشخص ذكر اسمه، تاريخ ومكان ميلاده، عنوان السكن وجنسيته. لتحديد هوية الشخص، يجوز للشرطة إيقاف الأشخاص وطلب التفاصيل الشخصية. وكما يمكن للشرطة أن تطلب منهم اظهار الأوراق الثبوتية أو تصريح عبور الحدود. في حال عدم التمكن من التأكد من الهوية أو تصريح عبور الحدود أو يمكن التأكد منها بصعوبة بالغة، يجوز للشرطة الاتحادية أن تعقل الشخص للاستجواب، تقاذه الى مكتبهم أو تفتيش وسيلة مواصلاتهم أو ممتلكاتهم التي قد تساعد على تحديد هوياتهم.

يتم حالياً تحليل ما اذا كان هذا الاجراء سيستمر في العديد من الدعاوى القضائية.

ما هو الدليل على وجود التمييز العنصري الذي قد يحدث أثناء التفتيش الشخصي؟

أثناء التفتيش الشخصي، يجب أن تنتبه الى ما يلي:

- هل هنالك أشخاص آخرون يتم تفتيشهم أم انك الشخص الوحيد؟
- هل هنالك أشخاص من ذوي البشرة الداكنة (الملونين)؟
- هل طُلب منك اظهار الهوية الشخصية مباشرة أم تمّ التحقيق معك أولاً؟
- هل تمّ سؤالك عن بياناتك ثم فُحصت بياناتك مع مركز التفتيش التابع للشرطة؟
- هل حدث شيء أثناء الطريق من جانب الشرطة يبدو أنه يُشير الى التمييز العنصري؟
- هل هنالك شبهة معقولة في جريمة ضدك؟

الأشخاص أو الشخص ذو البشرة الداكنة (الملون) هو مصطلح أُختر من الأشخاص الذين عاشوا التمييز مباشرة أو بشكل مؤسسي على أساس انتمائهم العرقي.

كيف تتصرف أثناء التفتيش الشخصي دون وجود شبهة؟

- اعرف في ما اذا كانت الشرطة الاتحادية هي الجانب الذي يقوم بعملية التفتيش ام لا، على سبيل المثال، انتبه الى شعار الشرطة على الزي الرسمي الذي يرتدونه أو اطلب من المسؤولين التعريف عن أنفسهم وتحديد هوياتهم على أنهم من الشرطة الاتحادية اذا لم يقوموا بذلك مسبقاً.
- اسأل الشرطي عن الأسس القانونية التي اعتمد عليها لإجراء التفتيش ودون ذلك.
- ابحث عن رقم الخدمة أو اسم الشرطي ودونته. رجال الشرطة ملزمون بتزويدك برقم الخدمة الخاص بهم.
- اطلب معرفة الغرض المقصود من وراء التفتيش
- اسأل عن اسباب اختيار الشخص أو لماذا افترضت الشرطة بأنك قد دخلت البلاد دون تصريح، شريطة أن تكون الشرطة قد أشارت الى أن الدخول غير القانوني هو سبب التفتيش.
- كن دائماً ودوداً وهادئاً (حتى لو وجدت ذلك صعباً) ولا تكن مُسيئاً أو مهيناً لأحد حتى لا يتم اتهامك بإهانة مسؤول رسمي.

- لديك الحق بتقديم شكوى تأديبية في حال تصرف رجال الشرطة بشكل غير لائق. وننصحك بأن لاتصرّح عن نيّتك لفعل ذلك أمام رجال الشرطة.

ما الذي يمكنك فعله بعد التفتيش دون وجود أي سبب محدد؟

إذا ما تولد لديك الانطباع بأن الشرطة الاتحادية قد مارست التمييز العنصري عليك أثناء التفتيش، يمكنك اتخاذ الخطوات التالية:

- انظر حولك وابحث عن شهود محتملين قد شاهدوا أنك تعرضت للتفتيش. تحدث معهم، ودون أسماءهم وأرقام هواتفهم وعناوينهم – إذا وافقوا على ذلك – واطلب منهم محضر أو تقرير لما شاهدوه.
- بعد ذلك، يجب عليك تدوين الحادثة بأسرع وقت ووصف الموقف وذكر التفاصيل. عليك الإجابة على الأسئلة التالية في تقريرك:

أ. متى حدث ذلك؟

ب. ما هو القطار الذي كنت تركبه (التاريخ، الوقت، رقم القطار، وجهة السفر) وبين أي محطتين تمّ تفتيشك؟

ج. من الذي شارك – على التوالي – أو تأثر (الأسماء و/أو الرقم التسلسلي للمسؤولين)؟

د. ما هي الأسس القانونية التي استخدمتها الشرطة الاتحادية عند تفتيشك؟

هـ. ما هي المبررات التي اعتمدها الشرطة الاتحادية عند اختيارك للتفتيش؟

و. هل طُلب منك اظهار الهوية الشخصية مباشرة أم تمّ استجوابك قبل ذلك؟

ز. ما الذي تمّ التحدث عنه؟

ح. بالإضافة إليك، من الذي تمّ تفتيشه؟

ط. هل كان هنالك شهود وكم كان عدد الذين يمكن التواصل معهم؟ كم عدد الأشخاص الآخرين الذين شاهدوا أو لاحظوا التفتيش؟

إذا كنت ترغب في اتخاذ المزيد من الخطوات، الرجاء التواصل مع مكتب مكافحة التمييز المحلي واذكر لهم الحادث. يمكن للمكتب توفير مشورة وتقييم ما اذا كان من المنطقي رفع دعوى قضائية ام لا.

هل تريد رفع دعوى قضائية بسبب التمييز العنصري؟

في حال أردت رفع دعوى قضائية بسبب التمييز العنصري وضمن سياق التفتيش الشخصي دون وجود شبهة، فمن الضروري حصولك على الدعم القانوني المختص. ابحث عن محامي وتأكد من أن الشهود على استعداد للإدلاء بشهاداتهم في المحكمة. عدا عن ذلك، يقع عليك عائق الاتصال بمكتب تطبيق المساواة في المعاملة BUG لمناقشة التدابير الممكنة للدعم ومتابعة الدعوى القضائية.

يمكنك أن تجد معلومات التواصل مع BUG على الصفحة 14

ما الذي يجب أن تأخذه بعين الاعتبار عند رفع دعوى قضائية؟

يمكن الزعم بأن التفتيش الشخصي التمييزي من الشرطة يُسمى بـ 'استمرار العمل التفسيري' (هذه الدعوى القضائية تحدد ما اذا كان الفعل الذي نُفذ من السلطات وهو غير قابل للعكس، بموجب القانون ام لا). فقط بعد عدة أشهر ستُعقد جلسة محكمة حيث سيتم سماع أقوال الشهود واستجوابهم. بما أن رفع دعوى قضائية سيكلف مالياً، من الأفضل أن يكون لديك

تأمين للنفقات القانونية أو الاستفادة من منح المحكمة للمساعدة القانونية. إذا ربحت القضية، سَتُغطى التكاليف من طرف الشرطة الاتحادية. يرجى العلم بأن إجراءات المحكمة من الدرجة الأولى يمكن أن تستغرق أكثر من عام.

ما الهدف من رفع دعوة قضائية؟

في حال كان قرار المحكمة القضائي لصالحك، يمكنك رفع دعوى قضائية ثانية للحصول على تعويض.

إضافة الى ذلك، فإن مثل هذا القرار يُظهر للمشرع أن اللوائح الواردة في قانون الشرطة الاتحادية فيما يتعلق بالتفتيش الشخصي دون وجود شبهة تتناقض مع القانون ويجب اصلاحها.

علاوةً على ذلك، يمكن للدعوى القضائية الناجحة أن تشجع الأشخاص الآخرين المتضررين من اتخاذ إجراءات قانونية ضد التحقق من الهوية الشخصية التمييزي ومكافحة التمييز العنصري الذي تمارسه الشرطة الاتحادية.

كيف يمكن لمكتب تطبيق المساواة في المعاملة BUG دعم الدعاوى القضائية؟

أسس مكتب تطبيق المساواة في المعاملة BUG عام 2009 ويقدم المشورة القانونية للأشخاص الذين يريدون مقاومة التمييز من خلال المحاكم.

تُرَكز نشاطات مكتب تطبيق المساواة في المعاملة على الدعاوى القضائية المتعلقة بالتمييز ولها قيمة مضافة لأكثر عدد ممكن من الأشخاص والتي تُسمى بـ 'الدعاوى القضائية الاستراتيجية'. وعليه، يمكن تأسيس السوابق القضائية التي ستساعد على زياد مستوى الثقة القانونية وتؤدي الى المزيد من المساواة في مجتمعنا على المدى الطويل.

عدا عن ذلك، يعمل مكتب تطبيق المساواة في المعاملة BUG وبشكل مكثف في مجال العلاقات العامة لعلام الأشخاص الآخرين المتضررين بعد نجاح الدعوى القضائية حول حقهم في المعاملة المتساوية.

ومن أجل تحقيق الثقة القانونية لمواجهة التمييز على المستويين السياسي والاجتماعي، يسعى مكتب تطبيق المساواة في المعاملة BUG التأثير على عمليات صنع القرار والسياسين الذين يعملون في مجال مكافحة التمييز.

إذا ما قرر مكتب تطبيق المساواة في المعاملة BUG دعم دعوى قضائية تتعلق بالتمييز العنصري، وبالتعاون مع مكتبنا سيتم استشارة محامي مختص ليكون بمثابة الممثل القانوني. سيقوم مكتب تطبيق المساواة في المعاملة BUG بتحضير المدعي وفقاً للمحامي ليكون مستشاره القانوني في المحكمة. لسوء الحظ، لا يمكن لمكتب BUG تغطية النفقات القانونية. سيكون عليك استخدام تأمين النفقات القانونية أو الاستفادة من منح المحكمة للمساعدة القانونية. وإذا كان من الضروري ومن المتأمل أن يحرز تقدماً، يمكن توجيه طلب قانوني آخر بعد الدعوى القضائية الفاشلة.

للاستفسار والتواصل:

مكتب تطبيق المساواة في المعاملة BUG

Büro zur Umsetzung von Gleichbehandlung e.V. (BUG) /

Bureau for the Implementation of Equal Treatment

Haus für Demokratie und Menschenrechte

Greifswalder Straße 4

10405 Berlin

Germany

Telephone:

0049 (0) 30 / 688366 18

E-mail:

info@bug-ev.org

Web:

www.bug-ev.org

الناشر

Büro zur Umsetzung von Gleichbehandlung e.V. (BUG)

Greifswalder Straße 4

10405 Berlin, Germany

www.bug-ev.org

Stand: 02.2016

حقوق النشر محفوظة وفقاً لقانون الصحافة الألماني:

Vera Egenberger, Direrector BUG

Stand: 02.2016